





تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)







تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

صندوق النقد العربي

المحتويات

حتويات	الم
ختصارات	الإ.
لاً: خلفية ومبررات المبادرة	أوا
أ. الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة	
ب. المحاور الأساسية لأنظمة الشمول المالي	
ج. واقع الشمول المالي في الدول العربية	
د. البحث عن فرص جديدة لتعزيز الشمول المالي	
ياً: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية	
ب. توحيد الجهود لإحداث تأثير أوسع	
ثاً: رؤية المبادرة وأهدافها ومنهجيتها	ثالن
بعاً: نطاق المبادرة ومسارات عملها	راڊ
مساً: آليات عمل المبادرة	خا
السبأن اطارحه كمة المبادرة والمبادئ المنظمة لعملها	سا

الإختصارات

Addis Ababa Action Agenda	خطة عمل أديس أبابا	AAAA
Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي	AFI
Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي	AMF
Bill & Melinda Gates Foundation	مؤسسة بيل وميليندا غيتس	BMGF
Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية	BIS
East Asia Pacific	شرق أسيا والمحيط الهادي	EAP
Eastern Europe and Central Asia	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	ECA
Financial Inclusion for the Arab Region Initiative	مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية	FIARI
Arab Financial Inclusion Task Force	فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية	FITF
Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	GCC
Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي	GDP
Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, GmbH	الوكالة الألمانية للتنمية	GIZ
Global Partnership for Financial Inclusion	الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي	GPFI
Japan International Cooperation Agency	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
Latin America and the Caribbean	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	LAC
Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
Micro, Small and Medium Enterprises	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	MSMEs
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي	IMF
Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتَصادي والتنمية	OECD
Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة	SDGs
Small and Medium Enterprises Sub Saharan Africa	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفريقيا جنوب الصحراء	SMEs SSA
Global Standard Setting Bodies	الربعي جنوب الصندراء هيئات إعداد المعايير العالمية	SSBs
United Nations	الأمم المتحدة	UN
World Bank Group	مجموعة البنك الدولي	WBG

أولاً: خلفية ومبررات المبادرة

أ. الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة

حظي موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي، باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم. يأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. تعزز هذا الاهتمام، مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G-20) على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحدٍ من المحاور الرئيسية في برامج التنمية الاقتصادية العالمية. كما تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تعني بمتابعة قضايا الشمول المالي.

يقصد بالشمول المالي، إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان. وفي ظل غياب هذه الخدمات، قد يلجأ البعض إلى قنوات غير رسمية لتوفيرها، وهي التي عدا عن كونها غير موثوقة ولا تخضع للرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، قد لا تكون كذلك مناسبة لاحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

عززت الدراسات والبحوث العديدة القناعة الراسخة حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي والمرتبط بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى.

لذلك يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصران رئيسيان في التنمية المستدامة. يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة أهداف من بين الأهداف السبعة عشرة الطموحة للتنمية المستدامة (SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030. بحيث يساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية (التمويل والادخار والتأمين)، في:

- الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لا سيما بين الجنسين،

- تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحى والطاقة،
 - تحسين فرص الحصول على عمل لائق،
- تعزيز النمو الاقتصادي، والصحة الجيدة، والرفاه الاجتماعي.

ب. المحاور الأساسية لأنظمة الشمول المالى

تغطي محاور تعزيز الشمول المالي ثلاث مجالات رئيسة هي: (أ) الوصول إلى الخدمات المالية (ب) واستخدامها (ج) وجودتها. لتطوير سياسات ناجعة وكفؤة للشمول المالي، من المهم أولاً تقييم التحديات التي تواجه وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية، وتحديد احتياجاتها وتوقعاتها. إضافة إلى ذلك، يستوجب تنفيذ تدابير وإجراءات الشمول المالي "بطريقة مسؤولة"، وتوفير إطار محكم لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتقوية القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، والسعي في السياق نفسه إلى الارتقاء بالتثقيف والتوعية المالية، حيث يمكن العمل على:

- تطوير الإطار التنظيمي والقانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتضمنه لأليات سهلة وشفافة لتسوية النزاعات. كذلك من المناسب أن يدعم هذا الإطار، وجود أنظمة للإشراف والمتابعة لممارسات السوق.
- تعزيز التثقيف المالي في تعليم السكان وزيادة مستوى و عيهم بالجوانب المالية، من خلال برامج مستهدفة تساعد على فهم وإدراك لطبيعة مختلف الخدمات المالية. كما يجب أن يساهم التثقيف المالي، في تحسين متطلبات إدارة أفضل للمخاطر المرتبطة بالخدمات المالية.

كذلك يمكن الترويج للشمول المالي بشكل أفضل من خلال: (1) تطوير أنظمة مبتكرة وكفؤة لنظم الدفع، (2) تعزيز أنظمة المعلومات الائتمانية للمؤسسات المالية التي تسمح بتقييم أكثر كفاءة لمخاطر العملاء المحتملين، و (3) وتصميم أدوات وآليات مبتكرة للضمانات الائتمانية، بما يساهم في تعزيز فرص الوصول للتمويل، خاصة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ج. واقع الشمول المالي في الدول العربية

تكتسب قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية أهمية إضافية، حيث تبرز تحديات مواجهة البطالة المرتفعة وخاصة لدى الشباب الحاجة الكبيرة لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق نمو أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال. يأتى في مقدمة هذه السياسات أهمية تعزيز الشمول المالى.

تدرك في هذا الإطار السلطات الإشرافية في الدول العربية، أهمية الشمول المالي كوسيلة رئيسة لمحاربة الفقر والبطالة وتعزيز فرص النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، حيث أقدمت أغلب الدول العربية في السنوات الأخيرة على تطوير برامج واستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي. ولا شك أن هناك مجالاً كبيراً للمزيد من الجهود لتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي. وتظهر البيانات المتاحة، الفرص الكبيرة الكامنة التي يوفر ها الشمول المالي في مساعدة حوالي 59 في المائة من سكان المنطقة العربية على الوصول للخدمات المالية الرسمية، ودمجهم بالتالي في الاقتصاد الرسمي (الشكل 1).

100% 95% 80% 81% 73% 67% 41% 33% 33% 24% 20% 0% التول ذات إفريقا جنوب العالم العربي العالم العربي أمريكا اللاتتينية العالم والمعيد اليول ذات الدخل المراتق والمعيد العالم العربي الكاربي والمعيد العالم العربي الكاربي العالم علال القرة 2014 —

الشكل 1 نسبة السكان الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية

مصدر: بيانات 2017 FINDEX وحسابات صندوق النقد العربي

من جانب آخر وكما يبرزه الرسم البياني رقم (2)، يساهم الشمول المالي في الحد من الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، من خلال تعزيز وصول نحو 65 في المائة من النساء في المنطقة العربية إلى الأنظمة المالية المنظمة أو الرسمية.

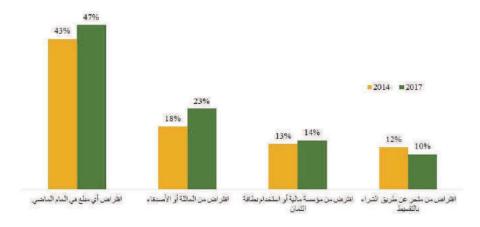
الشكل 2. الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية



مصدر: بيانات 2017 FINDEX وحسابات صندوق النقد العربي

كما أن هناك فرص كبيرة للاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، حيث تظهر بيانات عن عام 2017، أن حوالي 47 في المائة من البالغين في المنطقة العربية تمكنوا من الحصول على قروض من مختلف المصادر، من ضمنهم نحو 14 في المائة فقط يقترضون من المؤسسات المالية الرسمية (الشكل 3).

الشكل 3. نسبة السكان البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو غير رسمية



مصدر: بيانات 2017 FINDEX وحسابات صندوق النقد العربي (معدل 12 دولة عربية)

في السياق نفسه، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 80 في المئة من مجمل الشركات العاملة في المنطقة العربية، إلا أن هناك شركة واحدة فقط من بين كل خمس شركات (20 في المائة)، تمكنت من الحصول على قرض أو خط ائتمان خلال عام 2017. إذ ترتكز الخيارات المالية المتاحة لهذه الشركات بصورة رئيسة، على استخدام رؤوس أموالها العاملة، لأن فرص التمويل طويل الأجل لهذه المشروعات من المؤسسات والأسواق المالية لا يزال محدوداً.

د. البحث عن فرص جديدة لتعزيز الشمول المالي

يمثل استخدام الهواتف النقالة في المنطقة العربية فرصة هامة أمام توسيع الوصول للخدمات المالية، حيث وصلت نسبته إلى نحو 84 في المائة من البالغين من سكان الدول العربية من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن مشغلي شبكات الهاتف النقال بدأوا العمل مع المؤسسات المالية، لتقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة، يمكن أن تساهم في خفض كلفة الخدمات المالية بحدود 80 إلى 90 في المائة.

يوفر هذا التوجه الجديد، إمكانيات واسعة وضخمة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال تعظيم الاستفادة من مزايا التقنيات الحديثة واستخدامات الهاتف النقال. إلا أن ذلك يتطلب في الوقت نفسه، إدخال تعديلات على الإطار التنظيمي لخلق بيئة محبذة للترويج للابتكار في الخدمات المالية.

في ضوء ما تقدم، يتزايد الإدراك في المنطقة العربية بأهمية الارتقاء بالشمول المالي والاستفادة من الفرص المتوفرة في هذا الشأن وتحديداً التقنيات المالية الحديثة. حيث أولت السلطات الإشرافية في الدول العربية في السنوات الأخيرة كما سبقت الإشارة، اهتماماً متزايداً ببرامج وسياسات تعزيز الشمول المال في إطار سياسات واستراتيجيات دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. في هذا السياق، شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطوراً ملموساً في تشجيع الشمول المالي، حيث ركزت على العمل على تحسين الوصول للتمويل لنحو 3 مليون شخص من رواد الأعمال الذين يحتاجون للتمويل، والعمل كذلك على وصول مدخرات حوالي 200 مليون شخص في المنطقة العربية إلى القطاع المالي والمصر في المنظم.

ثانياً: دور الشمول المالى في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

أ. الجهود القائمة لدعم تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

تزايد في السنوات الماضية إدراك مؤسسات وهيئات المجتمع الدولي وفي مقدمتهم مجموعة العشرين للأهمية الكبيرة للشمول المالي في تمكين الأفراد لاسيما الفقراء منهم من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. كما أدى هذا الإدراك لأهمية الشمول المالي إلى تضمين برامج المنظمات والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات الأخرى المطورة للمعايير العالمية، لقضايا الشمول المالي، مع الإدراك في هذا الإطار الحاجة الناشئة نحو الترويج لتكوين المعرفة والتعلم المتبادل حول التشريعات والسياسات المناسبة لتعزيز الشمول المالي على المستوى الإقليمي.

انطلاقاً مما تقدم، عملت السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية وكذلك صندوق النقد العربي (AMF)، على مواجهة التحديات التي تقف في وجه تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. فقد تضمنت استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة 2015-2020 العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية. يعمل الصندوق على ذلك سواء من خلال التسهيلات وخدمات المعونة الفنية التي يقدمها أو من خلال دوره كأمانة لكل من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومجلس وزراء المالية العرب وما يوفره هذا الإطار من فرص كبيرة لتبادل التجارب والخبرات.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تجربة الدول العربية تؤكد أن نجاح سياسات الشمول المالي تعتمد إلى حد بعيد على الأخذ في الحسبان تنوع المجموعات المستهدفة. في هذا السياق، تتضمن محددات سياسات الشمول المالى ما يلى:

1- أهمية المقاربات الوطنية والتنسيق لتحقيق الشمول المالي: عزز صناع القرار جهودهم في السنوات القليلة الماضية بهدف وضع استراتيجيات الشمول المالي، حيث تم استحداث إطار منظم لتنسيق العمل بين جميع الأطراف المتداخلة والمعنية بقضايا الشمول المالي واستخدام موثوق لبيانات جانب العرض والطلب على الخدمات المالية.

من هنا ازدادت أهمية وجود منصات إقليمية تهدف إلى الترويج للشمول المالي من خلال تبادل التجارب والخبرات بشأنه. بناء عليه، أنشأ صندوق النقد العربي فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FITF) في عام 2012 تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. من بين مهام الفريق، إعداد الدراسات والبحوث بالاعتماد على البيانات والمسوحات الخاصة بسياسات الشمول المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

2- دعم جهود زيادة الوعي وحشد التأييد: في إطار أنشطة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول في الدول العربية، ونظراً للحاجة لزيادة الوعي بأهمية الشمول المالي لدى كافة الأطراف في الدول العربية، تبنى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016 تحديد يوم السابع والعشرين من أبريل (نيسان) من كل عام، كيوم عربي للشمول المالي.

هذا وبهدف دعم جهود الحكومات والبناء على الزخم الإقليمي المتحقق في مجال الشمول المالي كوسيلة هامة لدفع النمو الشامل والمستدام في الدول العربية، قام صندوق النقد العربي، إضافة لدوره كمنصة للتنسيق والتشاور، بإطلاق عدد من المبادرات والبرامج التدريبية الهادفة بصورة عامة للمساهمة في تطوير القطاع المالي والمصرفي، وبصورة خاصة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، تشمل ما يلي:

التدريب وبناء القدرات: يولي صندوق النقد العربي إهتماماً كبيراً لبناء المعرفة وتحسين المهارات لدى الدول الأعضاء من خلال خدمات التدريب التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. تشمل برامج التدريب على سبيل المثال، دورات لدعم السلطات الإشرافية في مجالات الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، والبنية التحتية المالية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية، وغيرها من المحاور الهامة. تعقد هذه الدورات بالمشاركة والتعاون مع مؤسسات وجهات إقليمية وعالمية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس للأعمال الخيرية (BMGF)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وعدد من البنوك المركزية العالمية.

- إنشاء تسهيل لدعم خلق البيئة المحفرة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا التسهيل الذي أنشأه صندوق النقد العربي في عام 2016، إلى توفير الدعم المالي والفني للمساهمة في خلق البيئة المحفزة لنمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتوفير احتياجات إيجاد هذه البيئة المناسبة.
- تحسين مؤشرات الشمول المالي: يعمل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FITF) وبدعم من المؤسسات الدولية المعنية، على تحسين دقة وجودة المؤشرات المتاحة عن الشمول المالي في الدول العربية، من خلال تطوير أدوات لإجراء مسوحات جانب الطلب للشمول المالي في الدول العربية، سواءً لجمع البيانات المحلية أو لأغراض التحليل. يمكن البناء على هذه الأدوات الإحصائية وتعديلها، بما يتناسب وواقع واحتياجات كل دولة عربية على حده، وفقاً لأهداف الشمول المالي لكل منها.
- حماية المستهلكين للخدمات المالية: يعمل صندوق النقد العربي بالتعاون كذلك مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول في الدول العربية، على وضع إطار مرجعي لأدوات وآليات حماية مستهلكي الخدمات المالية.
- تحسين البنية التحتية المالية الداعمة للشمول المالي: يسعى صندوق النقد العربي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى المساهمة في تطوير البنية التحتية المالية من خلال عدة مبادرات، تشمل مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، ومبادرة تطوير نظم الإستعلام الائتماني الهادفة لتحسين كفاءة تقديم المعلومات الإئتمانية في المنطقة العربية، ومبادرة نظم الإقراض المضمون الهادفة لتوسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها للحصول على التمويل.
- إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية: يعمل صندوق النقد العربي بالتعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، على إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية. يهدف النظام إلى تعزيز

فرص تنمية الاستثمارات والتجارة البينية العربية، واستخدام العملات العربية في المعاملات البينية.

ب. توحيد الجهود لإحداث تأثير أوسع

على الرغم من التحسن النسبي في مؤشرات الوصول للخدمات المالية في الدول العربية في السنوات الأخيرة كما تظهره النسب والمؤشرات المختلفة، إلا أنه هناك تحديات كبيرة ليس فقط في متابعة تعزيز الوصول، بل كذلك في تطوير الخدمات المالية المبتكرة والمناسبة لاحتياجات فئات المجتمع المختلفة، وتحديداً الشباب والنساء ورواد الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يبرز في هذا الاطار، احتياجات كبيرة للمشورة الفنية والتنسيق وتكاتف الجهود من قبل جميع السلطات الاشرافية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى المحلي من جهة، وكذلك الحاجة لتنسيق جهود المؤسسات الاقليمية والدولية المعنية في الشمول المالي لتعظيم فرص الاستفادة من خدمات الدعم الفني وبناء القدرات وتعزيز تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة.

بناءً عليه، وإدراكاً للجهود العديدة القائمة وفي ضوء الحاجة للمزيد من التنسيق وتجميع جهود المؤسسات والجهات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الشمول المالي في المنطقة العربية، تم التوافق على إطلاق مبادرة إقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية تحت إسم "مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية". تم الإعلان عنها خلال اليوم العربي للشمول المالي الموافق 27 أبريل 2017 بمباركة من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يتشارك في المبادرة كل من صندوق النقد العربي، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ومجموعة البنك الدولي. أطلقت المبادرة رسمياً خلال المنتدى العالمي للشمول المالي المنعقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 13-15 سبتمبر 2017. تؤكد المؤسسات الشريكة في المبادرة، على إتاحة الفرصة لجميع المؤسسات والأطر الإقليمية والدولية المعنية بالشمول المالي، للمشاركة في المبادرة بما يساهم في تنسيق الجهود و نجاح البر امج التي تعمل عليها هذه المؤسسات في نتبية احتياجات الدعم والمشورة للدول العربية.

ثالثاً: رؤية المبادرة وأهدافها ومنهجيتها

تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية

في الدول العربية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

في هذا السياق، تقوم المبادرة، على عدد من الانشطة، أهمها، تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، وتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، وإطلاق أنشطة لدعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية. كما تهدف إلى العمل على تعزيز التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية، وتحسين فرص وصول المرأة والشباب للخدمات المالية في دولنا العربية، من خلال تبادل الخبرات والتجارب. كذلك، تحرص المبادرة على تعزيز فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، لدعم فرص الشمول المالي، وتشجيع بناء منصات أو منظومات لتطوير وتقديم الخدمات المالية الرقمية.

تقوم رؤية المبادرة على الترويج للنمو الشامل والمستدام ومحاربة الفقر في الدول العربية من خلال تعزيز تطبيق سياسات الشمول المالي المستدامة، لدعم جهود ومساعي تحسين فرص الوصول للنظام المالي الرسمي لمن هم حالياً خارج هذا النظام. يتحقق ذلك من خلال تحفيز تطوير المنتجات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجات جميع فئات الأفراد والأسر والشركات.

تعمل المبادرة على تسهيل زيادة وتكثيف الدعم المتاح لتطوير الشمول المالي في المنطقة العربية، وتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة، بما يحسن من كفاءة الدعم لمواجهة التحديات التي تقف في وجه دعم شركاء التنمية، بما ينسجم مع استراتيجية وبرامج التنمية لدى الدول العربية. تتمثل هذه التحديات وعددها أربعة في:

التحدي الأول: تتأثر فعالية برامج تنمية الشمول المالي، بصورة عامة، بتشتت جهود الدعم الإقليمي والدولي المقدم للدولة من جهة، وبغياب التنسيق مع القطاع الخاص والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

رؤية المبادرة في معالجة التحدي الأول: وضع إعلان بوسان لعام 2011 حيز التنفيذ من خلال بناء إطار مؤسساتي مشترك بما يتفق مع استراتيجيات التنمية لكل دولة. بناءً عليه، يقوم صندوق النقد العربي في إطار هذه المبادرة وبالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FITF) بدور المنسق لدعم تكامل النشاطات لكافة الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص، ضمن الإستراتيجيات الإقليمية واستراتيجيات كل دولة على حده.

التحدي الثاني: يحتاج برنامج تنمية الشمول المالي في الدول العربية إلى: (i) ردم فجوة المعرفة في مجالات محددة، (ii) ترجمة أفضل الممارسات العالمية لتتلاءم مع البيئة في الدول العربية، (iii) تعزيز التنسيق في تقديم الإستشارات على مستوى السياسات.

رؤية المبادرة في معالجة التحدي الثاني: تقوم المبادرة على تسهيل إتاحة المعلومات المشتركة في المجالات ذات الأولوية، التي تجمع خبرات وتجارب المؤسسات المشاركة في المبادرة والسلطات والقطاع الخاص وباقي الجهات المعنية. كما تقوم المبادرة على دعم تبني أفضل الممارسات الدولية بما يتناسب مع متطلبات وواقع الدول العربية، وإعداد الإستشارات على مستوى السياسات الملائمة للاحتياجات الخاصة لكل دولة. إضافة لذلك، تعزز المبادرة من المشاركة في التجارب والخبرات، ونشرها على نطاق واسع للاستفادة منها.

التحدي الثالث: وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي حسب ظروف وحاجة كل دولة، وتبني خطط العمل المناسبة في إطارها، والعمل على بناء القدرات اللازمة على مستوى كل دولة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط ومتابعتها.

رؤية المبادرة في معالجة التحدي الثالث: تعمل المبادرة على تحفيز وتوسيع الدعم للعمل التحليلي على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدول، وتسهيل وضع استراتيجيات وخطط وطنية فعّالة للشمول المالي. إضافة إلى ذلك، ستمكن المبادرة من تبادل النتائج ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسة.

التحدي الرابع: تضمين قضايا الإرتقاء بالشمول المالي في خطط التنمية الوطنية والإقليمية، بالتالي تطوير برامج مؤسسات التنمية في فهم أهمية وتحديات الشمول المالي لاحتياجات دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز فرص تبادل المعلومات والتجارب.

رؤية المبادرة في معالجة التحدي الرابع: تعمل المبادرة على تحقيق زيادة الوعي بجوانب تنمية القطاع المالي والمصرفي ضمن الخطط التنموية الإقليمية والوطنية الموجهة حسب حاجة كل دولة، والعمل على تأهيل وتوعية صانعي السياسات وكافة الأطراف ذات العلاقة، وإبراز نجاحات الشمول المالي في المنطقة. وللترويج لذلك، ستركز المبادرة على تعزيز التشاور على مستوى السياسات وحشد الدعم والتواصل على نطاق واسع من المعنيين في الدول العربية، بما في ذلك القطاع الخاص.

كذلك ستعمل المبادرة على التنسيق مع برنامج مجموعة العشرين حول الشمول المالي (GPFI) و"شراكة دوفييل" المدعومة من مجموعة السبعة، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، من خلال المساهمة في تخفيض معدلات الفقر وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والترويج للمساواة بين الجنسين وهو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي وهو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، إضافة للتنسيق مع "برنامج أديس أبابا AAAA" و"شراكة بوسان" حول التعاون التنموي الفعّال.

رابعاً: نطاق المبادرة ومسارات عملها

يتمثل الهدف الرئيس للمبادرة في بناء منصة استراتيجية للمؤسسات المشاركة والجهات المانحة، لتعزيز وتطوير الشمول المالي ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

تعمل المبادرة على تنويع قنوات توزيع الخدمات المالية والتركيز تحديداً على توسيع مشاركة النساء والشباب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، من خلال تشجيع استخدام ابتكارات وتقنيات حديثة والترويج لزيادة التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتجميع البيانات حول الخدمات المالية وقياسها.

بناءً عليه، يشمل نطاق المبادرة تغطية مختلف مجالات سياسة الشمول المالي ذات الصلة، بما في ذلك:

- أ. تشجيع توفير بيانات الشمول المالى لدعم السياسات المعتمدة.
- ب. تشجيع تمكين المرأة مالياً وإيجاد فرص العمل المناسبة لها وفقاً لذلك.
- ج. تعزيز الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير آليات الضمان، وتمويل الشركات العربية الناشئة، ورواد الأعمال، والمناطق الريفية.
- د. متابعة جهود تطوير نظم البنية التحتية المالية بما يساهم بتوسيع مظلة الشمول المالي.
 - ه. دعم التمويل المسؤول، لخدمة فرص استدامة التنمية.
- و. دعم تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه.

خامساً: آليات عمل المبادرة

تركز المكونات الهامة للمبادرة على تطوير آليات التنسيق وتطوير وإنشاء أطر تقييم ودعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، ووضع برامج محددة تراعي ظروف كل دولة. تقدم المبادرة خدماتها على المستوى الإقليمي، من خلال التعلم من النظراء وتقديم التدريب وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية وباقي المعنيين. يشمل المستفيدون الرئيسيون من المبادرة، كل من المصارف المركزية ومؤسسات النقد ووزارات المالية وباقي الوزارات والهيئات والأطر في المنطقة العربية المعنية بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) والشباب والمرأة والعمال، إضافة إلى جهات أخرى ذات العلاقة في السوق بما في ذلك الجمعيات المهتمة بالصناعة والجهات المائحة.

كما تُمكّن المبادرة من تعزيز جهود صندوق النقد العربي من خلال دوره كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لمتابعة تنفيذ برامج المبادرة بشكل فعّال.

هذا ويمثل فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول في الدول العربية (FITF) المنضوي تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الجهة المنفذة الرئيسية للمبادرة. إضافة إلى ذلك، تعمل المبادرة على الاستفادة أيضاً من الشركاء الدوليين مثل الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، ومجموعة البنك الدولي (WBG) لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ أنشطة المبادرة.

سادساً: إطار حوكمة المبادرة والمبادئ المنظمة لعملها

يتكون إطار حوكمة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من لجنة تنفيذية، تمثل المؤسسات المالية المشاركة فيها، وأمانة فنية يستضيفها صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول في الدول العربية (FITF). تعمل هذه الأجهزة بالتنسيق الدائم بينها وبين الدول العربية وتحيط مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بأعمالها.

من خلال الأمانة الفنية للمبادرة، يرتكز عمل المبادرة على المبادئ التالية:

أ. الملكية

تدعم المبادرة ملكية السلطات والأطراف ذات العلاقة في الدول العربية لبرامج الشمول المالي، من خلال تقديم الدعم والمشورة بشكل يتسق مع الأولويات الاستراتيجية لكل دولة. وبما أن الاحتياجات المحددة لكل دولة مرتبطة بالمستوى التنموي لها والوضعية المؤسساتية، تعمل المبادرة على إعداد مقاربات خاصة بمتطلبات وأولويات الشمول المالي لكل دولة. كما يتم تنسيق التدخلات والدعم في إطار هذه المبادرة مع السياسات والبرامج الوطنية لتطوير القطاع المالي في الدول العربية.

ب. دعم تنموی فعال وانتقائی

تأخذ المبادرة في الإعتبار تدخلات وأنشطة باقي المؤسسات التنموية في مجال الشمول المالي في المنطقة العربية. لذلك تكون المبادرة انتقائية في دعمها وتركز على ميزاتها النسبية وقدراتها في المجالات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق نتائج تنموية كفؤة و مجدية.

ج. الإضافات

تعمل المبادرة في عملياتها لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية على تقديم إضافات، وتقييم استدامتها وأثر عملياتها على المدى الطويل. كما تعمل من خلال تنفيذها للأهداف الإستراتيجية للشمول المالي التي تحددها السلطات في الدول العربية، على بناء المشاريع الإقليمية و/ أو الوطنية القائمة والنشاطات الموجودة. كذلك تعمل المبادرة على تحقيق الإستفادة الممكنة من التعاون بين شركاء التنمية. في هذا الصدد، وانطلاقاً من إعلان بوسان

2011 حول فاعلية الدعم، تعمل المبادرة مع كافة شركاء التنمية الفاعلين وبالتحديد أولئك العاملين في مجال الشمول المالي في المنطقة العربية بهدف تبادل وجهات النظر والمعلومات حول أنشطتهم والتعاون في تقديم المشورة وتبادل المعارف والتجارب ونشر أفضل الممارسات، إضافة إلى تنفيذ نشاطات مشتركة في إطار المبادرة.



مبادرة الشمول المالي للـمنطقـــة العـربيـــة

FIARI FINANCIAL INCLUSION FOR THE ARAB REGION INITIATIVE